

[الأصل: بالإنكليزية]

مذكرة شفوية

تهدى سفارة منغوليا لدى مملكة هولندا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبالإشارة إلى مذكرة الأمانة ICC-ASP/16/SP/07، المؤرخة 7 آذار/مارس 2017، تتشرف بإبلاغ هذه الأخيرة بأن حكومة منغوليا قررت ترشيح السيد شاغدا خوسبايار، وهو مواطن منغولي، لمنصب قاضي في المحكمة الجنائية الدولية للفترة 2018-2027، في الانتخابات المقرر إجراؤها خلال الدورة السادسة عشرة لجمعية الدول الأطراف في الفترة من 4 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر 2017 في نيويورك.

وُرشح السيد شاغدا خوسبايار لإدراجه في القائمة "ألف"، وهو يفي تماماً بمتطلبات المادة 36 (3) (ب) '1' إذ يتمتع بكفاءة ثابتة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، والخبرة المناسبة اللازمة سواء كقاضٍ أو مدّعٍ عام أو محامٍ، أو بصفة مماثلة أخرى، في مجال الدعاوى الجنائية.

وقد كرس السيد شاغدا خوسبايار حياته المهنية الكاملة لخدمة العدالة وحصل على خبرة متنوعة في كل جانب من جوانب الإجراءات الجنائية بتوليّه مناصب مختلفة كمحامي، ومدعي عام مكلف بالتحقيق، وقاضي من المحاكم الدنيا إلى المحاكم العليا في البلد. وقد بدأ حياته المهنية كمحامي متخصص في جرائم الأحداث والاتجار بالبشر، وأصبح الآن قاضياً يحظى باحترام كبير في المحكمة العليا في منغوليا مع التركيز على القضايا الجنائية. وخلال حياته المهنية، عالج أكثر من أربعة آلاف قضية جنائية، بما في ذلك تلك المتعلقة بأخطر أنواع الجرائم.

وقد كان السيد شاغدا خوسبايار رائداً في وضع إطار قانوني ونهج جديد لإزاء العدالة الجنائية المنغولية وساهم في إدماج مبادئ عدم انطباق قانون التقادم والولاية القضائية العالمية والتكامل فيما يتعلق بالجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على القانون المحلي. وعمل كعضو في اللجنة الحكومية لصياغة قانون الإجراءات الجنائية والجنائية المنقح، واشترك بنشاط في وضع قانون العقوبات وقانون إنفاذ القوانين وقانون خدمة المارشال (Marshals Service Law).

ويشارك السيد شاغدا خوسبايار أيضاً بشكل مكثف في إلقاء المحاضرات في جامعات منغوليا. وهو أستاذ مساعد في القانون الجنائي المتطور والإجراءات الجنائية وعلم الجريمة، مرشح لنيل الدكتوراه في كلية الحقوق، في الجامعة الوطنية في منغوليا. وقد نشر أبحاثاً قانونية بشأن المسائل التي تؤثر في إقامة العدل، والإجراءات الجنائية المقارنة، وتدوين القوانين.

يرد رفقته كل من السيرة الذاتية للمرشح وبيان مؤهلاته.

ومنغوليا هي أحد الأعضاء المؤسسين للمحكمة ولا تزال واحدة من أعضائها الآسيويين القلائل. وتعتقد حكومة منغوليا اعتقادا راسخا أن انتخاب مرشح منغولي قاضيا في المحكمة سيسهم إسهاما كبيرا في تعزيز نظام العدالة الجنائية الدولية نحو سياسة المحكمة تجاه التعددية والتمثيل الجغرافي العادل. كما أنه سيشجع البلدان النامية الأخرى من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الممثلة تمثيلا ناقصا في النظام، على التصديق على نظام روما الأساسي.
